

المحاضرة الاولى

مدخل عام للتشريع المدرسي الجزائري

تمهيد: لقد تطورت الوظيفة العامة بفضل القوانين التي باتت تحكمها ، بعد أن كانت ملكا لشاغلها تباع و تشتري كسلطة عامة و امتياز في مواجهة الشعب ، حيث أصبحت خدمة عامة و تكليفا تم مجموعة من الاختصاصات و المسؤوليات يمارسها شاغلها للصالح العام ، و قد بلغ الاهتمام بالوظيفة العامة و الموظف إلى درجة إدراج فصول مستقلة لها في بعض الدساتير عبر مختلف أنحاء العالم ، و قد نص الدستور الجزائري على ان العمل شرط أساسي لتنمية البلاد و هو المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه ، و يتم التوظيف حسب متطلبات الإقصاء و المجتمع و طبقا لاختيار العامل و بناء على قدرته و مؤهلاته.

1- مفهوم التشريع المدرسي: قبل التطرق إلى مفهوم التشريع المدرسي لابد من تناول و لو بشيء من التحليل بعضا مما يتعلق بالنصوص التشريعية الخاصة بقطاع التربية و التكوين متوخين في ذلك إكساب القارئ ما يلي :

- القدرة على فهم النصوص التشريعية.

- القدرة على التعامل معها .

- القدرة على الجمع بين المتناقضات و ملأ النقائص و الفجوات إن وجدت.

- تنمية الحس القانوني و بلورة الثقافة القانونية لدى المربين.

*** معنى التشريع المدرسي:** هو مجموعة من المراسيم و النصوص و القوانين و القرارات و المقررات الصادرة من مختلف السلطات المسؤولة في البلاد و الخاصة بقطاع التربية و التكوين ، و ينقسم التشريع المدرسي إلى عدة أقسام نوجزها في ما يلي :

* قسم خاص بتنظيم التربية و التعليم و التكوين و تحددها لأمرية الصادرة بتاريخ ، **1976/04/19** المتضمنة تنظيم المصالح المركزية للوزارة و المؤسسات التعليمية و الثقافية و التكوينية .

* أحكام تنظيمية تتعلق بحماية المؤسسات، و تنظم سيرها إلخ .

* قسم خاص بالموظفين في ميدان التربية و التكوين ابتداء من توظيفهم إلى التقاعد كما تشمل القرارات التي تحدد مهام و صلاحيات موظفي التأطير و التعليم و التوجيه و الحراسة و مصالح الاقتصاد .

* قسم خاص بالتلاميذ و تتضمن القرارات المتعلقة بمواظبة التلاميذ ، و مسك الملف المدرسي ، و شروط تحويل التلاميذ إلى مؤسسات أخرى ، و منع العقاب البدني .

* أحكام خاصة بالمجالس تشمل القرارات التي تتضمن إنشاء و تنظيم مختلف المجالس البيداغوجية و التربوية و الإدارية.

2- أهمية التشريع المدرسي بالنسبة للمربي :

- أن يتعرف على النصوص القانونية التي تتحكم في تسيير و تنظيم التربية و التكوين .
- أن يطلع على شروط تطبيق هذه النصوص و ما يعود منها بالفائدة على الأستاذ و ما يترتب على مخالفتها أو التهاون في تطبيقها من آثار و نتائج سلبية .
- أن يعرف واجباته و حقوقه المهنية و التربوية و الاجتماعية .

3- مصادر التشريع المدرسي : مصادر التشريع المدرسي عديدة و متنوعة منها :

- القانون - الأمر - المرسوم - القرار .
- حيث يعد الأمر 76/35 و مختلف المراسيم المنظمة له و المؤرخة كلها في **1976/04/16** نصوص أساسية للتشريع المدرسي الجزائري و قد سددت فراغا تشريعيا كبيرا كانت تشكو منه المدرسة الجزائرية .

4 - أهداف التشريع المدرسي الجزائري :

- تنظيم الحياة الاجتماعية داخل المؤسسة و ضبط العلاقات بين أعضاء الأسرة التربوية .
- توحيد الرؤى و تظافر الجهود من أجل تحسين الأداء التربوي .
- المساعدة على القدرة على التفكير السليم و الفهم الواعي فيما يخدم المجال التربوي .
- القدرة على اكتشاف التناقضات و النقائص و الفجوات إن وجدت .
- المعرفة الصحيحة للنصوص التشريعية في الجزائر و فهمها .
- الهدف الأسمى للتشريع المدرسي هو " التنظيم أي هو تنظيم المجال التربوي التعليمي " .

5 - محطات تاريخية : نتناول في هذه المحطات التاريخية و الوجيزة مجموعة من النقاط تتعلق

بالمخططات و الأوامر و المراسيم و القرارات التي اتخذت في مجال التربية و التعليم إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين **1880م - 1960م** كمرحلة أولى حيث كان التخطيط و التشريع فيها من اختصاص السلطات العسكرية الاستعمارية التي تهدف الى تعميم التعليم في الجزائر و ربطه بالتعليم في فرنسا بحكم سياسته الإدماجية و إبعاد الجزائريين عن لفتهم حيث في **مارس 1882** أمرت السلطات الفرنسية بتطبيق قانون إجبارية التعليم الابتدائي في الجزائر .

و أما في فترة ما بعد الاستقلال المحددة ما بين **1962-1976** أهم محطاتها.

- تأسيس المعهد التربوي الوطني صدر بتاريخ: **31 ديسمبر 1962** تحت رقم **166/62**.
- المرسوم **241/63** المتضمن إنشاء سلك المستشارين التربويين .
- المرسوم **242/64** المتضمن سلك مفتشي التعليم الابتدائي .

محاضرات التشريع المدرسي

- المرسوم 243/65 الصادر بتاريخ 22 ماي 1964 والمتعلق بإجراءات البناءات المدرسية و المرسوم الصادر بتاريخ 02 جوان 1966 المتعلق بالوظيفة العمومية و كذلك صدور مراسيم سنة 1968 تحدد القوانين الأساسية الخاصة في أسلاك التعليم و أهم ما صدر من قوانين في ميدان التربية و التعليم منذ الإستقلال الامر 76/35 سنة 1976 الذي يعد أساس التشريعات المدرسية الجزائرية الى يومنا هذا .

المحاضرة الثانية (2) لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر قبل 1830 - خلال الاستعمار منذ الاستقلال

التعليم في الجزائر

تمهيد : إنما جعل الأمم تتقدم في مختلف مجالات الحضارة عبر الزمن هو مدى تمكنها من ميادين العلوم المختلفة و مع تطور العصور و الاختراعات و الاختراعات الالكترونية لم يبق مجال للعودة الى الوراء .

حيث كان المستعمر يفرض سياسة الادمج الخاصة به، فنجد المختل يعيش في تبعية قاتلة في جميع ميادين حياته ، مع العلم أنه تمارس عليه جميع أنواع الاضطهاد و القمع من طرف المستعمر حيث أصبحت القوة لمن يملك أقوى العلوم تطورا . فلتحقيق السيادة و التقدم و إعداد جيل من المستقلين في شتى الميادين العلمية بحيث نجد جهود الدولة ترافق كل دولة في رعاية العلم و العلماء و توفير اللازم من وسائل البحث و التكوين لمساعدتهم .

1- لمحة تاريخية عن التعليم في الجزائر :

* التعليم قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر:

عملت فرنسا منذ الغزو على محاربة الثقافة العربية ، فقضت على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر منذ قرون خلت ، كذلك أغلقت نحو ألف مدرسة ابتدائية و ثانوية و عالية كانت موجودة في الجزائر في سنة 1830 ، و قد حمل أحد الكتاب الفرنسيين و هو يولار فرنسا مسؤولية تأخر الجزائر في القرن العشرين ، إذ يقول :

لقد أشاع دخول الفرنسيين إلى الأوساط العلمية و الأدبية ، اضطرابا شديدا فهجر معظم الأساتذة الافذاذ مراكزهم هاربين، و لقد كان يقدر عدد الطلاب قبل 1830 م بمائة و خمسين ألف طالب أو يزيدون ، و مهما يكن من أمر فلم ينجح من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة ، و حرمت أجيال عديدة من التعليم .

روجت الدوائر الاستعمارية في أوساط الأجيال الصاعدة ، أن الجزائر قد بلغت في القرون الماضية أسفل درجات الجهالة و الهمجية ، إذ لم يكن بالبلد أي تعليم منظم ولا حياة فكرية فلا عالم بينهم ولا كاتب أديب ولا شاعر . فالأمة الجزائرية مؤلفة كلها من أميين يجهلون القراءة و الكتابة و قالوا إن اللغة العربية قد ماتت منذ زمن بعيد و دفنت مع اللغات الميتة الاخرى ، و هذا من أجل تبرير سياستها التعليمية و دعم مطامعها الاستبدادية ، موهمة الرأي العام أن من واجب الامم الراقية أن تنقذ سكان الجزائر المساكين من آفة جهل شامل ، و تأخر فاحش عن ركب الأمم المتقدمة ، و ذلك باسم الحق و الإنسانية .

محاضرات التشريع المدرسي

غير أن الحقيقة التاريخية لا توافق ذلك في شيء ، و الواقع يدحض تلك الأباطيل ، فما استوى الجهل على الجزائر في القرون السالفة ، و ما انقطعت بالجزائر مسيرة التعليم ، و ما انعدمت المدارس ، ولا قلت العناية باللغة العربية و علومها و آدابها ، في جميع العصور الإسلامية ، و منها القرن التاسع عشر ، فلم تزل وقتئذ المساجد في المدن حافلة بالأساتذة و التلاميذ ، و لم تزل الزوايا بالقرى جامعة للمشايخ و الطلبة ، و كلهم يبذلون جهودهم في الإلمام بالعلوم و نشرها بين الجماهير ، و حتى التعليم العالي ، لم يكن مهملا ، في عهد الجزائر العثمانية ، فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر مؤلف من المفتيين المالكي و الحنفي و من القاضيين المالكي و الحنفي ، و كان ذلك المجلس يعين ناظرا يقوم على التدريس و يقدم للداي بالجزائر ، و للباي بقسنطينة و بوهران العلماء المترشحين لكراسي التدريس إذ كان ذلك الناظر بمنزلة مدير التعليم العالي كما كان المجلس يقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات العصرية .

و في السنوات الأولى من الاحتلال ، استمر التعليم بالمساجد و المدارس و الزوايا مزدهرا ، و على نفقات الأوقاف ، فنجد مثلا أن الاساتذة بالمسجد الكبير بالعاصمة قد بلغ التسعة عشر أستاذا ، منهم الشيخ المفتي محمد بن الشاهد مفتي المالكية ، المتوفي 1792 الشيخ العربي الإمام المفتي بالمسجد الكبير و الشيخ محمد بن الكاهية و الشيخ مصطفى بن الكبابطي القاضي واعزيز و الشيخ علي بن محمد المنجلاقي مفتي المالكية سنة 1823 ، و محمد بن إبراهيم بن موسى ، مفتي المالكية سنة 1824 و الشيخ بن الامين و الحاج حمودة الجزائري و غيرهم .

وإذ انتقلنا الى عاصمة الشرق قسنطينة و جدنا بها في ذلك العهد علماء أجلاء قائمين بدروس مختلفة في العلوم العربية نخص بالذكر منهم الشيخ محمد بن علي الطلحي الذي كان مجلس درسه عامرا بمسجد سيدي مسلم الحراري و الشيخ عامر بن شريط و عمار العربي ، الذي كان يدرس بمسجد القصبية و الشيخ محمد المبارك خطيب المسجد الكبير و مفتي المالكية .

أما الجهات الغربية ، فكانت تلمسان مقر العلوم يتوارثها الأبناء عن الأباء في بيوتات شهيرة مثل عائلة شعيب و عائلة المجاوي ، إلى أن أفل نجمها فهجرها العلم و العلماء إلى وهران و مازونة و غيرها .

و هكذا كان العلماء الجزائريون في السنين الاخيرة من عهد الجزائر العثمانية و أوائل الاستيلاء الفرنسي قائمين بواجبهم نحو اللغة العربية و الأمة يخدمون العلوم في مساجد العواصم و كذلك في المدارس التي بناها محبو العلم و انصاره من الولاة و ذوي البر و الإحسان .

فكان بعاصمة الجزائر ، عدد ليس بالقليل من المدارس مثل مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد ، و مدرسة حسن باشا في جوار جامع كاتشاوة فضلا عن الزوايا العديدة ، و من المدارس التي اشتهرت في القرن

محاضرات التشريع المدرسي

الماضي بحاضرة قسنطينة المدرسة الكتانية ، و مدرسة سيدي الأخضر و نظيرتها بالناحية الوهرانية كمدرسة مازونا ، التي نالت شهرة طائفة الذكر ، منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر للهجرة ، و لم يكن التعليم وقتئذ مقتصر على مساجد المدن و مدارسها و زواياها فحسب ، ولم يكن العلم منحصر في عواصم البلد فقط ، بل كانت القرى تشارك في الحياة الثقافية و تأخذ نصيبها منها و ذلك بواسطة بعض الزوايا المنتشرة في جميع النواحي شرقا ، و غربا ، في الشمال ، و بالجنوب في السهول و الجبال ، حيث لا يسعنا المجال لإحصائها ، و كان مستوى التعليم بهذه الزوايا على العموم جيد .

و كان العلماء بالمغرب الأقصى و بتونس يقدرون شهادات الطالب الجزائري حق قدرها و يعترفون له بقيمة دراساته بتلك المؤسسات ، فإذا قال ذلك الطالب بأنه تخرج من مدرسة مازونية أو زاوية شلاظة أو زاوية الهامل ، أو زاوية ابن أبي داود أو غيرها من المعاهد في الجزائر ، قدرت دراسته و اعتبرت إجازته و ألحق بالأقسام العليا للتخصص بجامع القرويين بفاس أو جامع الزيتونة المعمور بتونس .

تلك هي الوضعية التعليمية و لغتها العربية قبل الاحتلال ، و هكذا كان حال الشعب الجزائري من الناحية العلمية و الثقافية ، مساجد عامرة بالأساتذة و التلاميذ و مدارس زاهرة و زوايا حافلة بالطلبة ، و ذلك بشهادة الأعداء و الفضل ما شهدت به الأعداء و حسب المقالات و الدراسات و التقارير الصادرة عن مصلحة الاستخبارات العسكرية و على رأسهم إسماعيل أوريان ، حيث يقول : إن عدد العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة و الكتابة في سنة **1836/1937** يفوق ما يوجد في الجيش الفرنسي المحتل إذ عدد الأميين في الجيش الفرنسي المشار إليه كان يبلغ **45%** و عليه كان عدد الأميين عند الجزائريين يقل عن تلك النسبة . و رغم كل هذا بقيت الجزائر محافظة على هويتها الاسلامية و العربية على الاقل شعبيا من خلال الموروث الثقافي المتحدر من أعماق التاريخ .

*التعليم في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر :

من النتائج المباشرة للاحتلال الفرنسي للجزائر ، انخفاض مستوى الدخل و المعيشة للغالبية العظمى من الجزائريين ، بحيث أن اعدادا ضخمة منهم ، حرمت من التمتع بالخدمات العامة ، كالصحة و التعليم ، و التي كانت تتوفر للوافدين الأوربيين ، و الواقع أن كل اهتمام الادارة الاستعمارية كان يقتصر على توفير الخدمات للمستوطنين حتى لو أدى الأمر الى إهمال التعليم الوطني للجزائريين دافعي الضرائب .

و رغم اهتمام نابليون الثالث بتعليم الاهالي لتسهيل ، استيعابهم ، الا أن الإدارة أهملت التعليم الوطني خاصة بعد ثورة المقراني ، و انتشار المشاعر المعادية للجزائريين بين المستوطنين ، حتى لم تزد مخصصات التعليم العربي في سنة **1897** عن **33.000 فرنك** ووصلت بعد اثني عشر سنة **49.000 فرنك** فقط و لكن يجدر الذكر أن تدهور

محاضرات التشريع المدرسي

التعليم الجزائري كان لا يرجع إلى قلة الاعتمادات فقط ، بل كان يرجع أيضا إلى مقاومة المستوطنين و أعضاء المجالس المحلية لفكرة تعليم الاهالي . و من المهم أيضا أن نذكر أن تلك الظاهرة لم تكن قاصرة على جهة دون أخرى ، أو على فترة دون فترة بل إن تلك الظاهرة صاحبت عملية الاستيطان الاوروي و ما نتج عنه من سيطرة المستوطنين على مقاليد البلاد ، حتى أنه في ناحية ذراع بن خدة مثلا و في سنة 1912 كان يعيش 299 فرنسيا و 7958 جزائريا ، و مع ذلك التفاوت العددي كان لأطفال الفرنسيين مدرسة خاصة بهم في حين لم يكن للأهالي و لو مدرسة ابتدائية واحدة لتعليم أولادهم ، و لما طالب الاهالي بفتح مدرسة خاصة على نفقتهم اعترض المجلس البلدي - الذي كان يضم مثل باقي المجالس غالبية فرنسية - على الفكرة و أعلن معارضته لتعليم الجزائريين .

رغم هذا أنشأت السلطات الاستعمارية الفرنسية مدارس لقلّة من الجزائريين ، و لكن لم تكن تهدف من وراء هذا إلى منحهم ثقافة حقيقية ، تبصرهم بأحوال وطنهم و لغتهم و حضارتهم ، بل كان الهدف ، هو توفير بعض الموظفين البسطاء للعمل في الإدارات المحلية و بعض المعلمين و غيرهم .

يمكن أن نضيف إلى ما سبق أن تدهور التعليم الجزائري ، كان يرجع إلى عداء المكاتب العربية لفكرة تعليم الأهالي ، لأن مدارس الأهالي كانت في نظر الكثير من الضباط مجرد معامل للتعصب الأهلي ،

(Laboratoire du fanatisme)

و من ثم يوصي غلاة الاستعمار بإهمال تعليم الاهالي و الى إقفال المدارس الخاصة بهم تماما منذ سنة 1860 ، ولم يقتصر عداء الادارة الاستعمارية ، و عداء غلاة المستوطنين ، على توفير فرص التعليم للأهالي فحسب ، بل نجحوا منذ 1880 في منع تعليم اللغة العربية في المدارس القليلة التي كانت موجودة ، بحجة اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتاب ، حتى قال أحد الجزائريين المتفرنسين : " إن تعلم اللغة العربية أصعب من تعلم اللغة الفرنسية حتى بالنسبة للجزائريين ...".

كذلك ضغط المستوطنين الأوروبيون على الإدارة الاستعمارية منذ 1891 لكي تقضي على بقايا المدارس الوطنية القديمة التي كانت موجودة في الزوايا أو على الأقل إخضاعها لرقابة إدارية صارمة بحجة أن التخلي عن مراقبة هيئات التدريس ، يعني تهديدا لمستقبل الجزائر ، و الواقع أن المستوطنين كانوا يؤمنون باستمرار بأن الجزائري المتعلم ، يتمسك بحقه في العيش بكرامة مثل المستوطنين أنفسهم ، كما أنه سيظهر برأيه هذا أمام مواطنيه و لهذا كله طالب أكثر من مستوطن و كاتب و مجلس بعدم إنشاء مدارس للأهالي حتى لا يثير المتاعب للمستوطنين.

محاضرات التشريع المدرسي

ومع مرور الوقت كان المستوطنون يزدون من ضغطهم على الإدارة و يزدون من معارضتهم لتعليم الأهالي ، حتى أعلنوا أمام اللجنة البرلمانية بقيادة "جول فري" سنة 1892 و لجنة شارل جونار المكلفة بهذا الشأن "إن تنظيم التعليم الوطني غير مفيد...".

و على العكس ذلك نجد أن بعض غلاة الاستعمار يتحمسون لفكرة نشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كل مكان من الجزائر ، بل إنهم نادوا بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية ، باعتبار اللغة الفرنسية " أداة لغزو النفوس و القلوب " و لذلك طالب هؤلاء الغلاة باجتذاب الجزائريين الى المدارس الفرنسية ، عن طريق منحهم بعض المزايا حتى يمكن تكوين طبقة معتدلة من الزعماء الوطنيين ، الذين يعملون على تدعيم النفوذ الفرنسي .

*النظام المدرسي في الجزائر :

وقد يفهم من ذلك ، أن الاهالي كانوا هم الذين يعارضون الذهاب الى المدارس الفرنسية ، و هو أمر تكذبه الوثائق ، و كذلك تكذبه بعض الدراسات النزيهة ، إذ تعترف بعضها بأن " تعليم الأهالي لا يوجد إلا على الورق ، ولا يتعلم من الأهالي في المدارس القليلة إلا أقلية لا تذكر " .

و فعلا نجد أنه في العام الدراسي 1885/1886 ، لم تتوفر فرص التعليم إلا لحوالي خمسة آلاف طفل جزائري ، من بين حوالي خمسمائة ألف طفل ، كانوا في سن التعليم .

أما على الجانب الآخر للصورة ، فقد كانت فرص التعليم تتوفر باستمرار لأبناء المستوطنين حتى يقول الكاتب و المستوطن " ديفال " "إن نسبة الأطفال الأوربيين في المدارس إلى مجموع السكان الأوربيين في الجزائر تفوق تلك في فرنسا نفسها " ، و تذكر التقارير أن نسبة الأطفال الأوربيين في المدارس إلى السكان كانت سنة 1888 م في الجزائر 1/7 و في فرنسا 1/9 ، و يعني ذلك أن أطفال المستوطنين محظوظون أكثر من أطفال فرنسا نفسها .

و يشير تقرير رسمي في سنة 1916 ، عن حالة التعليم الابتدائي في الجزائر بما يلي : " إن عدد المدارس المخصصة لأبناء المستوطنين كانت تصل إلى 1296 مدرسة يتردد عليها 147.000 طفل أوروبي ، هذا في حين كانت المدارس الابتدائية للأطفال الجزائريين لا تزيد عن 493 مدرسة يتردد عليها 36.000 طفل جزائري فقط ، و هذا رغم الفارق الواضح و الضخم بين الاهالي و المستوطنين ، و يعترف التقرير بعدم فتح مدرسة واحدة .

للاهالي في تلك السنة ، بل على العكس يشير الى اغلاق 25 مدرسة والى نقص هيئات التدريس في معظم المدارس الاخرى التي لم تغلق .

محاضرات التشريع المدرسي

أما تقرير سنة 1917 فإنه يعترف بان فرص التعليم الثانوي و العالى كانت شبه محرمة على الشباب الجزائري ، حتى لم يزد عدد الجزائريين في التعليم العالى عن حوالي مائتين مقابل ألف و ثمانمائة أوروبي . و يحاول الفرنسيون أن يعتذروا عن ذلك التقصير في مجال تعليم الجزائريين ، ففي تقرير نشر سنة 1955 ، يعترف فيه المسؤولون الفرنسيون باستحالة توفير التعليم لمائتي ألف طفل جزائري كل سنة ، هذا في الوقت الذي كان مائة بالمائة من أبناء المستوطنين يجدون أماكن لهم في المدارس . و على أي حال فان الأوضاع البشرية ليست الا عذرا واهيا خاصة و أن كل اهتمام المستوطنين و اللجان المالية كان ينصب باستمرار على توفير التعليم للأطفال الأوروبيين .

و الجدير بالذكر هو أن هناك صلة واضحة بين التعليم و الاستيطان ، اذا كانت نسبة التعليم تنخفض كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق ، وكان التعليم يساير بذلك نسبة تركز السكان الأوروبيين . كذلك كان التعليم يتركز و ترتفع نسبته في الشمال عنه في الجنوب ، كما كان يزدهر في المناطق الزراعية المتطورة عنه في مناطق زراعة الجنوب .

2- التعليم في الجزائر المستقلة :

1- النظام المدرسي في الجزائر :

الاساسي (الابتدائي و المتوسط) نوع المدرسة التي تزود هذا

التعليم : المدرسة الأساسية

مدة البرنامج : 9 سنوات (5 سنوات ابتدائي + 4 متوسط حسب البرنامج الجديد)

مدى العمر : من 6 الى 16 سنة

شهادة / إجازة ممنوحة : شهادة التعليم المتوسط (ش ت م)

الثانوي العام : نوع المدرسة التي تزود هذا التعليم : مدرسة التعليم الثانوي العام ، مدارس ثانوية متعددة

الاختصاصات

مدة البرنامج : 3 سنوات

مدى العمر : من 16 الى 18 سنة

شهادة / إجازة ممنوحة : شهادة التعليم الثانوي (ش ت ث) (بكالوريا التعليم الثانوي)

الثانوي التقني : نوع المدرسة التي تزود هذا التعليم : ثانويات التعليم التقني (متقنة)

مدة البرنامج : 3 سنوات

مدى العمر : من 15 الى 18 سنة

شهادة / اجازة ممنوحة : بكالوريا تقنية (ب ت ت) (بكالوريا التعليم التقني)

يوضح التعليم في الجزائر كمقارنة جيدة جدا مع الدول النامية الأخرى ، التمدرس في الجزائر إلزامي و حضوري من قبل أكثر الأطفال في الجزائر ، هذا يدوم لمدة **9 سنوات** ، تبدأ في عمر **6 سنوات** و تمر به حتى عمر **15 سنة** ، **97%** من الأولاد يحضرون المدرسة بينما **91%** من البنات يحضرن المدرسة في الجزائر ، عند الجزائر ما يعادل **20 جامعة** عبر البلاد كاملة و عدد من الكليات التقنية تستقبل الآلاف من الطلبة كل سنة .

2-المراحل الاولى للتعليم :

بلغت نسبة المتعلمين في الجزائر **70%** سنة **2003** ، مقارنة مع المعايير العالمية ، الفرق بين الجنسية مازال واضحا ، **79%** للذكور ، **61%** للإناث ، رغم جهود الدولة ، تبقى النقائص على الميدان ، التعليم ، يأخذ ربع الميزانية العامة . تواجه الإدارة ضغطا من نوع خاص ، إيواء صغار التلاميذ الجدد ، ثم إيواءهم كشباب الجامعات . التعليم في الجزائر مجاني و إلزامي لمن دون **16 سنة** ، رغم أن نسبة المتدربين لا توافق **100%** . مواصلة الدراسة تسقط بجدة بين المدرسة و المرحلة الثانوية ، تشير المعطيات لوجود نصف عدد المسجلين من المدرسة في الثانوية .

نسبة النجاح في البكالوريا في تصاعد ، **43%** حاليا .

***التعريب :** حاولت فرنسا طمس الهوية العربية ، خلال **132 سنة** آثار هذا ما زالت واضحة في تداخل الفرنسية بالعربية ، تقرير فرنسي مع دخولها الجزائر ، أثبت أن نسبة المتعلمين **40%** ، ممن يمكنهم الكتابة و القراءة ، أكثر من معدل الفرنسيين أنفسهم .